

الوعي البيئي في المجتمع الجزائري: بين الموروث القيمي وتحديات الاستدامة Ecological Consciousness in Algeria: Traditional Values vs. Contemporary Sustainability Challenges

شيخ عمارة^{*1}

المركز الجامعي أفلو، (الجزائر)،

c.ammara@cu-aflo.edu.dz

<https://orcid.org/0009-0000-7633-1365>

تاريخ الاستلام: 11-03-2026 تاريخ القبول: 30-04-2026 تاريخ النشر: 2026-05-19

ملخص: يُعدّ التصدي للسلوك الاستهلاكي غير المستدام تحدياً جوهرياً يضع مؤسسات التنشئة الاجتماعية أمام واقع بيئي مأزوم، ينذر بأخطار جسيمة تمسّ سلامة الكائنات الحية واستدامة النظم الحيوية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على "الثقافة البيئية" بوصفها نسقاً متكاملًا من القيم والمعارف والتمثلات التي تشكل الإطار المرجعي لتوجيه السلوك الإنساني. غير أن التحولات السوسيو-اقتصادية المعاصرة، وهيمنة النزعة الاستهلاكية، أدت إلى ترسيخ أنماط حياتية تنسم بالإفراط في استنزاف الموارد وزيادة النفايات. تتبلور إشكالية الدراسة في الفجوة السلوكية لدى الأفراد؛ حيث يبرز تناقض حاد بين الوعي البيئي النظري والممارسات الواقعية التي تملها ضغوط السوق، والإشهار، والرغبة في نيل المكانة الاجتماعية. ومن هنا، تتبنى الدراسة مقارنة تحليلية تفكك البعد القيمي بوصفه مؤصلاً للاتجاهات، والبعد الممارساتي باعتباره التجسيد الفعلي لتلك القيم في الحياة اليومية. وتخلص الدراسة إلى أن التحول نحو الاستدامة يتجاوز مجرد التلقين المعرفي، ليتطلب إعادة بناء المنظومة القيمية وتفعيل سياسات عمومية تربط بفعالية بين الوعي البيئي والسلوك الاستهلاكي الرشيد، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة متوازنة.

كلمات مفتاحية: الثقافة البيئية؛ السلوك الاستهلاكي؛ التنشئة الاجتماعية؛ الوعي البيئي

Abstract :

Addressing unsustainable consumption behavior represents a fundamental challenge for socialization institutions, especially as the natural environment reaches a critical state threatening all living beings. This study examines "**Environmental Culture**" as a system of values, knowledge, and perceptions that guide human-environment interactions. It argues that contemporary socio-economic shifts and the rise of consumerism have entrenched unsustainable patterns, characterized by excessive resource depletion and waste production.

The core problem lies in the "**Value-Action Gap**"; while individuals may possess theoretical environmental awareness, their daily practices often contradict this awareness due to structural pressures such as market influence, advertising, and social status. This analytical approach examines the **Value Dimension** as the foundation of attitudes and the **Practical Dimension** as their real-life manifestation. The study concludes that achieving sustainability requires more than just cognitive knowledge; it necessitates rebuilding the value system, strengthening socialization mechanisms, and activating public policies that align environmental consciousness with rational consumption to ensure balanced sustainable development.

Keywords: Environmental culture; Consumer behavior; Socialization; Sustainability

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

لقد أدرك الإنسان المعاصر، بعد عقود من الاستغلال الجائر، أن الإساءة للمحيط الحيوي هي ارتداد عكسي يatal وجوده ذاته، سواء كان ذلك بضرر عاجل أو آجل. ومن هذا المنطلق، علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية تبنى عن طريق احترامه لمكوناتها حتى تتحقق الخدمة والمنفعة المتبادلة، لأن الطبيعة مسخرة لخدمة الانسان. إن هذه العلاقة التي تُعد محوراً جوهرياً في مختلف العلوم والفلسفات والأديان، تفرض اليوم تبني نموذج الاستغلال العقلاني القائم على قاعدة لا إفراط ولا تفريط.

إن اكتساب ثقافة بيئية معاصرة لا يعني حماية الطبيعة من أجل الإنسان كمركز للكون فحسب، بل يعني الإيمان بالتناغم الحيوي بين جميع المخلوقات؛ فالإنسان ليس إلا حلقة في سلسلة بيولوجية معقدة، وصيانة أي جزء منها هي صيانة للكل. وهذا يقتضي تكوين منظومة من القيم والمهارات والاتجاهات التي تُمكن الفرد من تحسين جودة حياته دون الإخلال بحق الكائنات الأخرى في البقاء والاستمرار.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة منهجية للوقوف على تشخيص واقع الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري. ومن خلال هذا المنطلق، تم إبراز أهم المقومات القيمية والتراثية التي تشكل، في أصلها السوسولوجي، رادعاً وضابطاً ذاتياً للسلوكيات المعادية للبيئة.

إن تحليل هذه الظاهرة يقودنا إلى استنتاج مفاده أن تعزيز الثقافة البيئية ليس مجرد عملية تراكمية للمعلومات أو القوانين الجافة، بل هو مسار مستمر من التنشئة الاجتماعية التي تضطلع بها المؤسسات المختلفة (الأسرة، المدرسة، المسجد، والإعلام). الهدف من ذلك هو نقل القيم من حيز التنظير والموروث الشفهي إلى حيز الممارسة والتطبيق اليومي، لضمان ترسيخ ثقافة بيئية مستدامة تنبع من الهوية وتستجيب لتحديات العصر.

1.. الثقافة البيئية في سياق التنشئة الاجتماعية وإعادة إنتاج القيم:

إن الحديث عن مقومات الثقافة البيئية يقتضي الوقوف عند الأسس التي تقوم عليها، سواء تعلق الأمر بالبعد المعرفي، أو القيمي، أو السلوكي، أو حتى المؤسسي، باعتبارها عناصر مترابطة تسهم في بناء فرد واعي بدوره البيئي، وقادر على التفاعل الإيجابي مع قضايا محيطه الطبيعي والاجتماعي.

1.1.. الدين الإسلامي كمرجعية للثقافة البيئية:

1.1.1.. فلسفة التوازن الكوني في القرآن الكريم:

لا تكتمل صياغة الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري دون العودة إلى منطلقاتها التي تشكل الضمير الأخلاقي للفرد؛ حيث يضع الإسلام عمارة الأرض في مقابل الإفساد، معتبراً أن أي مساس بسلامة البيئة هو مخالفة صريحة للنهج الإلهي. ويتجلى ذلك في قوله تعالى: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} (سورة الأعراف الآية 56)؛ فالفساد هنا مفهوم شمولي يتجاوز الأخلاق ليشمل كل ضرر مادي يلحق بالكوكب، وفي مقدمتها التلوث الذي يهدد عناصر الحياة الثلاثة: الإنسان، والحيوان، والنبات.

وترتكز الرؤية الإسلامية للبيئة على قانون التوازن الكوني، وهو نظام دقيق لا يقبل العبث أو التعديل الجائر. فالمحيط الحيوي بجميع عناصره يعمل وفق ميكانيكية متناغمة، حيث يؤدي أي خلل في عنصر ما إلى تهاوي السلسلة التفاعلية برمته. وقد أكدت النصوص القرآنية هذا التشابك المعقد بين الأرض والماء والهواء في قوله تعالى: {وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ} (سورة الحجر آية 19)

إن مصطلح الوزن والقدر في الآيات الكريمة مثل: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} (سورة القمر الآية 49)، يشير بوضوح إلى أن الموارد البيئية -حياة كانت أم جامدة- تخضع لمعايير فيزيائية وحيوية ثابتة ومقدرة بدقة متناهية. وعليه، فإن الاعتداء البشري على أي مكون بيئي ليس مجرد فعل معزول، بل هو اعتداء على النظم التفاعلية التبادلية، مما يحول العناصر الحيوية من "نعم سخرها الخالق لعمارة الأرض" إلى "مصادر خطر" تهدد مسيرة الحياة البشرية واستمرارية الكائنات الأخرى. (جميل، 1999، ص 59)

2.1.1.. مبدأ المحميات الطبيعية (الجمي النبوي والقياس عليه):

لم يكتفِ المنهج الإسلامي بوضع الأطر النظرية للتوازن البيئي، بل تعداها إلى إرساء قواعد إجرائية لإنشاء ما يعرف اليوم في الاصطلاح البيئي المعاصر بـ المحميات الطبيعية. وتتجلى هذه الممارسة التعبدية والبيئية في أبهى صورها من خلال شعيرة الإحرام؛ حيث يُدَرَّب المسلم على احترام الكائنات الحية ونباتات المحيط، فيُحرم عليه قتل الصيد أو قطع الشجر، مما يكرس مبدأ "الهدنة البيئية" التي تسمح بنمو وازدهار الحياة الفطرية دون تدخل بشري جائر.

وقد جسدت السنة النبوية المطهرة هذا المفهوم من خلال إعلان مكة المكرمة والمدينة المنورة كمنطقتين محميتين بالمعنى البيئي الصارم؛ فالحرم المكي يمثل "بيئة محمية" لا يجوز فيها تنفير الصيد أو استئصال الغطاء النباتي إلا ما اقتضته الضرورة القصوى، تأكيداً لقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ.. لَا يَخْتَلِي خَلَاَهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا». ولم يقتصر هذا التنظيم على مكة فحسب، بل امتد ليشمل المدينة المنورة التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم حرماً آمناً لنباتها وحيوانها، حيث قال: «إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَا بَيْتِهَا، لَا يَقْطَعُ عُضَاهَا، وَلَا يَصَادُ صَيْدُهَا». «إن هذا التأصيل النبوي لفكرة "الجمي" يبرهن على أن الثقافة الإسلامية سبقت المنظمات الدولية في وضع قوانين لحماية التنوع الحيوي، معتبرة أن الحفاظ على المساحات الخضراء والحياة الفطرية هو جزء أصيل من منظومة العبادة وعمارة الأرض، وهي المرجعية التي استلهم منها المجتمع الجزائري عبر تاريخه احترامه العميق للمجالات المشتركة والغابات والمناطق الرعوية.

تُقدم الأحاديث النبوية السابقة دليلاً قطعياً على أن الرسول ﷺ قد أرسى دعائم نظام "المحميات الطبيعية" كآلية مؤسسية للمحافظة على الثروات النباتية والحيوانية. ولم تكن هذه المحميات في مكة والمدينة مجرد تشريعات مكانية محصورة، بل هي "نماذج مرجعية" قابلة للقياس والتعميم؛ حيث يمكن للمجتمعات الإسلامية اليوم تفعيل هذا النظام الفقهي لحماية الأنواع المهددة بالانقراض وصيانة التنوع الحيوي في أي بقعة جغرافية. (جميل، 1999، ص 82)

3.1.1.. الملكية المشتركة وجذور "النظام الإيكولوجي" في الفكر الإسلامي:

يتجاوز المنظور الإسلامي للبيئة حدود الملكية الفردية الضيقة ليؤسس لمفهوم "الملكية المشتركة للموارد الحيوية". وفي الوقت الذي يرى فيه خبراء البيئة المعاصرون أن فكرة حماية الموارد المشتركة هي وليدة الحداثة، نجد أن السنة النبوية قد أرست هذا المبدأ منذ قرون؛ حيث نص الحديث الشريف على أن: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكأ، والنار» إن هذه العناصر الثلاثة لا تمثل مجرد موارد طبيعية، بل هي الركائز الأساسية لما يُعرف اليوم في الأدبيات العلمية بـ "النظام الإيكولوجي (Ecosystem)" فالماء، والكأ (الغطاء النباتي)، والنار (مصادر الطاقة)، تشكل قوام الحياة وعناصرها التفاعلية التي تعتمد كل منها على الأخرى في توازن دقيق. إن إقرار مبدأ "الاشتراك" في هذه الموارد ضمن المباح العام يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان استدامتها ومنع الاستئثار الجائر بها، مما يدفع الإنسان للمحافظة عليها كأمانة جماعية لا يجوز تعطيل وظائفها الحيوية التي أناطها الله بها.

ويتقاطع هذا المبدأ مع النهي القاطع عن الإفساد في الأرض، إذ يربط القرآن الكريم بين الفساد البيئي وهلاك المقومات الأساسية للحياة {وَيُؤْثِرُكَ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ} (سورة البقرة الآية 205). فالإفساد هنا يتخذ صوراً متعددة في واقعنا المعاصر؛ منها التلوث، والإسراف، وتفويت المنافع العامة، وهو ما يُعد إخلالاً مباشراً بمقاصد الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق المقاصدي، يلخص المفكر علال الفاسي الرؤية الإسلامية الشاملة للبيئة، معتبراً أن "المقصد العام للشريعة هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها". فالصلاح البيئي مرتبط بصلاح "المستغلين" وقدرتهم على التدبير الراشد للمنافع العامة، واستنباط خيرات الأرض دون إخلال بنظامها الاستقامي. وبذلك، تصبح الثقافة البيئية في هذا المنظور جزءاً من التكليف الشرعي والعدل الإنساني الذي يضمن استمرار الحياة بصورة متزنة لجميع الكائنات. (الصاحب، 2000، ص 78).

4.1.1.. حوكمة البيئة. مؤسسة "الحسبة" ونموذج الرقابة الصحية والجمالية:

لم يكتفِ الفكر الإسلامي بالوازع الأخلاقي الفردي لحماية البيئة، بل أوجد مؤسسات رقابية تضمن إنفاذ هذه القيم في الفضاء العام، وعلى رأسها مؤسسة الحسبة. وتعكس أدبيات الحسبة، لاسيما ما أورده الإمام عبد الرحمن بن نصر الشيرازي في كتابه نهاية الرتبة في طلب الحسبة، وعياً متقدماً بـ "الصحة العامة" و"البيئة الحضرية"؛ حيث وضعت ضوابط هندسية وصحية صارمة للمهن والحرف، مثل:

- جودة الهواء: إلزام أصحاب المخازن برفع الأسقف وتصميم منافذ لتسريب الدخان حمايةً للمجاورين من التلوث.

- التعقيم والنظافة: فرض بروتوكولات دقيقة لنظافة الأوعية وسلامة الغذاء، وارتداء الكمادات والعصابات لمنع انتقال الميكروبات (وهو ما يقترب من معايير الجودة العالمية المعاصرة).

- أخلاقيات المادة: النهي عن ممارسات تُهين الموارد الغذائية أو تلوثها، مما يكرس ثقافة احترام النعمة في ممارسات السوق اليومية.

5.1.1.. الإعلام والتنشئة، نحو هندسة جديدة للوعي البيئي:

إن المساس بأي عنصر من عناصر البيئة هو إخلال بالتوازن الكوني، ولذا فإن استعادة هذا التوازن في المجتمع الجزائري اليوم تتطلب استنفاراً للمؤسسات الثقافية والإعلامية. فالثقافة هي المحرك الأساسي

للأذواق والميول، وهي القادرة على تصحيح المفاهيم المنحرفة والارتقاء بالسلوك البشري من الاستهلاك العبي إلى الاستهلاك الراشد.

ويبرز هنا دور الإعلام الديني والتربوي في بناء تصور معرفي جديد ينبثق من الرؤية الإسلامية للكون والحياة. فالمسجد، عبر خطبة الجمعة والدروس العلمية، يظل منبراً حيواً للتوجيه والترشيد، شريطة أن يمتلك الخطيب "فقه العصر" الذي يربط بين النصوص الشرعية والتحديات البيئية الراهنة (كالتغير المناخي وندرة المياه). إن تضافر الإعلام الهادف مع التربية المسجدية والمدرسية هو الكفيل بتحويل القيم الموروثة إلى مواطنة بيئية فاعلة تبني ولا تهدم، وتصلح ولا تفسد. (القرضاوي، 2001، ص 236)

2.. الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري: قراءة في تأثير العادات والقيم الموروثة:

1.2.. السياق التحويلي وإشكالية الوعي البيئي:

يعيش المجتمع الجزائري المعاصر تحولات بيئية متسارعة أملت التغيرات المناخية، والزحف العمراني، وسيادة الأنماط الاستهلاكية الحديثة. ومع ذلك، فإن الاستجابة لهذه التحديات لا تقتصر على الترسنة التشريعية أو الحلول التقنية الجافة، بل تتجذر أساساً في "السوسيولوجيا الثقافية" للمجتمع؛ أي في منظومة القيم والعادات التي توجه السلوك اليومي للأفراد. فالبينة في المتخيل الجزائري لا تُحصى بالقانون فحسب، بل تُصان بالوعي الجمعي والمسؤولية الأخلاقية الموروثة. ومن هنا، تبرز أهمية تفكيك العلاقة بين الثقافة الموروثة والممارسات البيئية، لفهم كيف يمكن توظيف هذا الرصيد القيبي كرافعة لبناء استدامة واعية ومنسجمة مع الهوية الوطنية.

2.2.. الأنثروبولوجيا اللغوية والحكمة البيئية في الأمثال الشعبية:

تمثل الأمثال الشعبية في الجزائر خزانة معرفية تختزل تجارب الأجيال وصراعاها البناء مع الطبيعة. ولم تكن هذه الأمثال مجرد عبارات مسجوعة، بل كانت "دليلاً إرشادياً" للحفاظ على النظم البيئية وتجديدها. ويظهر ذلك جلياً في:

- ثقافة الاستخلاف والتجديد: يتجلى في المثل القائل "أخطاك بالغارس في مارس"، وهو مثل يحمل بعداً إيكولوجياً زمنياً؛ إذ يحدد الذروة البيولوجية للغرس، معتبراً أن تجديد الغطاء النباتي هو تمكين للحياة من البقاء. فالمبدع الشعبي أدرك، بحكم التجربة المتكررة، أن الاستمرارية تقتضي تعويض ما انقرض من شجر في أنسب الظروف المناخية. (مرتاض، 2007، ص 10)
- الذكاء التربوي والإنتاجي: في المثل القائل "أرض الشبرق فيها الذهب يبرق"، نجد تجسيداً لقدرة الإنسان الجزائري على قراءة "مؤشرات التنوع الحيوي": حيث استدل بظهور نبات "الشبرق" على خصوبة الأرض وجدواها الاقتصادية، مما يعكس معرفة دقيقة بطبيعة التربة وتوازنها الكيميائي الفطري. (الحمداده، 2003، ص 199)

3.2.. جماليات الطبيعة والوعي البيئي في الشعر الشعبي:

لم تكن الصحراء في الوجدان الجزائري مجرد فضاء موحش، بل كانت ملهماً جمالياً صاغ فيه الشعراء علاقة وجدانية مع المحيط. وفي منطقة بوسعادة، تحولت العناصر البيئية من نخيل وورود وسحب إلى رموز للهوية والاستقرار. إن قصائد الشعراء البدو، كأعمال الشاعر بشير مفتاح، لم تكن مجرد وصف حسي، بل

كانت ترسيخاً لـ "ثقافة بيئية غير مباشرة" تقدر المورد الطبيعي وتمنحه بعداً روحياً. فالنخلة هنا ليست مجرد مصدر للغذاء، بل هي كائن مبارك وصديق وفي يمنح الحياة لمعالم الصحراء الجافة، مما يعزز قيم الكرم والتواصل تحت ظلالها الوارفة. (بولنوار، 2010، ص ص 174، 175)

امتدت في الأرض وغاصت وطالت في الجو وماست
وسحرت لعيون وقاست امتدت في الأرض وغاصت
وطالت في الجو وماست وسحرت لعيون وقاست
قلب الناظر بينهاها هبت لرياح وعصفت
إلى آخر الأبيات

4.2.. المرأة الريفية والقطيعة مع حكمة التجربة:

تاريخياً، كانت المرأة في الريف الجزائري هي "الحارس الفعلي" للتوازن البيئي؛ من خلال تدبيرها المنزلي الرشيد، وفلاحتها للأرض، ورعايتها للحيوانات. إلا أن التحولات البنيوية (العولمة، التطور التكنولوجي، وتغير توزيع الأدوار داخل الأسرة) أدت إلى نوع من الاغتراب البيئي. فخروج المرأة للعمل الرسمي، رغم مكاسبه، أحدث فجوة في نقل الخبرات البيئية التقليدية للأجيال الجديدة، مما ساهم في بروز اعتداءات تقنية على البيئة تفوق في نطاقها ما مارسه الأجيال السالفة، ونتج عنه "قلق وجودي" جراء الافتقار إلى الجذور البيئية الصلبة.

إن فهم الجذور الثقافية للسلوك البيئي في الجزائر هو الخطوة الأساسية لتجاوز أزمات الحداثة. إن استحضار "التوزيع" وحكمة الأمثال، وإعادة الاعتبار لدور المرأة والأسرة في التنشئة البيئية، لا يعني الارتداد نحو الماضي، بل يعني استثمار الموروث كمرجعية قيمية لبناء مواطنة بيئية معاصرة. فالحفاظ على البيئة يبدأ من استعادة الاتصال بالطبيعة وبحكمة الأجداد التي كانت ترى في "خبز الدار" و"قطرة الماء" أمانة وجودية تستوجب الشكر والرعاية.

5.2.. البعد الرمزي والجمالي: النخلة كفضاء للقداسة والتواصل الاجتماعي:

لا تقتصر الثقافة البيئية في الوجدان الجزائري على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً ميتافيزيقية وجمالية تتجلى في الأدب الشعبي. ففي أشعار منطقة بوسعادة المكتوبة بالدارجة الأصلية، تبرز النخلة ككائن محوري يختزل قيمتين جوهريتين: القيمة الدينية التي تُرجع إتقان صنع النخلة وتسخيرها للإنسان إلى الخالق عز وجل، والقيمة الاجتماعية التي تجعل من ظلالها فضاءً لتعزيز أواصر القرى وقيم الكرم وتبادل الحديث. إن هذا الوصف الشعري ليس مجرد ترف أدبي، بل هو نتاج خبرة وجودية عميقة مع الطبيعة، تساهم في نقل "ثقافة بيئية غير مباشرة" للأجيال، تركز من خلالها النخلة كعنصر واهب للحياة في المجالات الصحراوية التي كانت لولاها يباباً قفراً.

3.. الدور الجندري، المرأة الريفية كحارس للذاكرة البيئية:

في بنية المجتمع التقليدي، احتلت المرأة الريفية دور "المدير البيئي" الأول داخل الأسرة؛ حيث تجاوزت مساهمتها الأدوار النمطية لتشمل فلاح الأرض، رعاية صغار الحيوانات، غرس الشجيرات، والحفاظ على التنوع الحيوي المنزلي. وبحكم هذا الالتصاق اليومي بالأرض والموارد، كانت المرأة الأكثر استشعاراً للمخاطر

البيئية، من تدهور التربة إلى شح المياه. غير أن التحولات السوسيو-اقتصادية المعاصرة، وانخراط المرأة في سوق العمل الرسمي تماشياً مع مقتضيات العولمة والتطور التكنولوجي، أدى إلى نوع من "الاختلال الوظيفي" داخل الأسرة الريفية؛ حيث تراجعت تلك الأدوار التقليدية المرتبطة بالأرض، مما أدى إلى تلاشي جزء هام من الخبرات الميدانية التي كانت تضمن توازن البيئة المحلية.

4..الاغتراب البيئي: ضريبة القطيعة مع الموروث التجريبي

يشهد الواقع الراهن تحولاً جذرياً في علاقة الإنسان بالبيئة، حيث انتقل من التناغم مع الطبيعة إلى ممارسة "اعتداءات تقنية" تجاوزت في نطاقها كل ما عرفته الأجيال السابقة. لقد أفرز التقدم التكنولوجي المتسارع بيئة اصطناعية تفرض على الإنسان تكيفاً مستمراً يفقده الاتصال الفطري بالحياة التقليدية. إن هذه القطيعة المفاجئة مع الماضي، ونبتد التقاليد العريضة التي كانت تقوم على "حكمة التجربة"، لم تؤد فقط إلى تدهور المحيط الحيوي، بل أثارت في نفس الإنسان المعاصر مشاعر القلق الوجودي والاغتراب، والافتقار إلى الجذور التي كانت تمنحه الاستقرار النفسي والاجتماعي في مواجهة تقلبات الطبيعة. (بيلت، 1994، ص13).

5..التدبير التقليدي للنظم البيئية: "النار الحكيمة" وديمقراطية المياه:

علاوة على أنظمة التعاون الاجتماعي، عرف المجتمع الجزائري التقليدي أساليب تقنية دقيقة للتحكم في الغطاء النباتي، ومن أبرزها "الحرق المراقب" أو الاستخدام الاستراتيجي للنار في البيئات شبه الجافة. لقد أدرك الرعاة مبكراً أن النار، إذا أحسن توظيفها، تعمل كأداة لتجديد الدورة الحياتية للمراعي؛ حيث كان يتم حرق الأعشاب الميتة والجافة في نهاية الفصل الجاف لإفساح المجال أمام الفسائل الجديدة التي يحببها المطر، مما يضمن تأمين مصدر غذائي سريع وغني للماشية. كما استُخدمت النار كآلية حيوية لضبط نمو الأشجار والغرائس الغضة التي قد تعيق نمو المراعي العشبية، وهي ممارسات سبقت المفاهيم الحديثة لـ "إدارة الغابات" وساهمت في الحفاظ على توازن النظم البيئية الرعوية قبل التحولات البنيوية التي شهدتها القرن التاسع عشر.

وفيما يخص الموارد الحيوية، تجلت الثقافة البيئية الموروثة في أبهى صورها من خلال نظم الحكامة المائية وترشيد استهلاك الماء، لاسيما في المناطق الصحراوية والسهبية حيث يكتسب الماء صفة "المورد النادر". لقد استند التعامل مع الآبار والعيون إلى قاعدة "الاستحقاق بقدر الحاجة"، بعيداً عن منطق الهدر أو الاستنزاف. وتوجت هذه الممارسات بنظام عرفي دقيق (مثل نظام الفقرات أو توزيع المياه في الواحات) يحدد حصص وأوقات السقي لكل أسرة بإنصاف تام، مع فرض رقابة اجتماعية صارمة تمنع تلويث المصادر المائية باعتبارها ملكية جماعية مقدسة. هذا السلوك لم يكن مجرد تدبير تقني، بل كان تجسيدا لثقافة "احترام المورد" التي توازن بين الحاجة البشرية والقدرة التجديدية للطبيعة. إن هذا الرصيد من الأعراف والتقاليد يثبت أن المجتمع الجزائري امتلك "ذكاءً بيئياً" محلياً، استطاع من خلاله التكيف مع قساوة المناخ وندرة الموارد، محولاً هذه التحديات إلى منظومة أخلاقية تضبط علاقة الإنسان بمحيطه بما يضمن ديمومة العيش المشترك.

6.. نظام "التوزيع" كآلية للتدبير الجماعي والمواطنة البيئية:

تعد "التوزيع" في الموروث الشعبي الجزائري أكثر من مجرد نظام للتعاون الاجتماعي، فهي تمثل مؤسسة عرفية متكاملة لتدبير الشأن البيئي والفلاحي. فمن خلال هذا النظام، تتبلور قيم التضامن في أبهى صورها عبر تنظيف الحقول والمحيط الحيوي بشكل جماعي، والعمل على صيانة الأراضي الزراعية وحمايتها من التدهور والانجراف. إن غرس الأشجار ورعاية المزروعات في إطار "التوزيع" لم يكن فعلاً اقتصادياً فحسب، بل كان ممارسة ترسخ الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه الأرض، باعتبارها ملكية معنوية ومادية تستوجب الرعاية المستدامة.

وفي سياق متصل، برز احترام الأرض والغابة كمجال مشترك كأحد أهم مؤشرات الثقافة البيئية في المناطق الريفية، لاسيما في منطقة القبائل والأوراس. فقد ارتبطت الأرض هناك بالهوية والوجود، مما أفرز منظومة قيمية تمنع الاستغلال الجائر للموارد؛ فكان يُحظر قطع الأشجار دون حاجة ملحة، ويُنظم الرعي بدقة لتفادي استنزاف المراعي الطبيعية. كما احتلت شجرة الزيتون مكانة رمزية خاصة، بوصفها رمزاً للاستمرارية والبركة، مما جعل حمايتها واجباً أخلاقياً يتجاوز المنفعة المادية المباشرة، ويحفظ التوازن البيئي للأجيال القادمة.

أما على مستوى السلوك الاستهلاكي، فقد عرف المجتمع الجزائري قديماً نمطاً متقدماً من "الاقتصاد الدائري" تجسد في ثقافة إعادة التدوير المنزلي. وتجلّى ذلك في الاعتماد الواسع على الأواني الفخارية والصلال المصنوعة يدوياً كبداية مستدامة للمواد البلاستيكية، فضلاً عن تبني ثقافة "الإصلاح والترميم" للأدوات بدلاً من التخلص منها. كما كان تحويل بقايا الطعام إلى أعلاف للحيوانات يمثل حلقة متكاملة لتقليل النفايات، وهي ممارسات تتطابق في جوهرها مع المفاهيم المعاصرة لاستدامة الموارد وتقليص البصمة البيئية.

وتعززت هذه الممارسات بمرجعيات شفهية وقيمية عميقة، لعل أبرزها عبارة "خبز الدار ما يترى"، التي لم تكن مجرد نصيحة عابرة، بل كانت دستوراً أسرياً يقدس النعمة ويحض على الاعتدال. إن هذه الثقافة الشعبية التي تربط بين الشكر الإيماني والاقتصاد في الاستهلاك ساهمت بشكل مباشر في ضبط السلوك البشري داخل الأسرة، ومنعت التبذير الذي يعد اليوم أحد أكبر التحديات البيئية عالمياً، مما يثبت أن المجتمع التقليدي كان يمتلك رصيماً ثقافياً غنياً ساهم في ترشيد استغلال الموارد وضبط السلوك الفردي والجماعي.

ختاماً، يمكن القول إن هذه الممارسات البيئية لم تكن وليدة وعي نظري أو إيكولوجي بمعناه الحديث، بل كانت جزءاً لا يتجزأ من منظومة قيمية وتنشئة اجتماعية متجذرة. وبالرغم من تراجع بعض هذه القيم بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إلا أن الحاجة تظل ماسة لإعادة قراءة هذا الموروث واستثماره كمرجعية ثقافية. إن استحضار هذه التقاليد لا يعني الانغلاق في الماضي، بل يعني توظيفها كركيزة صلبة لبناء وعي بيئي معاصر يجمع بين أصالة القيم وحدثة الآليات لتحقيق تنمية مستدامة مسؤولة.

7.. السلوك الاستهلاكي في الجزائريين التحول الاجتماعي والتحدي البيئي:

1.7.. نماذج من واقع المجتمع الجزائري: التحولات السوسيو-اقتصادية وأزمة الاستهلاك

أفرزت التحولات العميقة التي شهدتها البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال العقود الأخيرة تبديلاً جذرياً في "بروفيل" المستهلك الجزائري، حيث انتقلت أنماط السلوك من "اقتصاد الكفاف" المرتبط بالتدبير المنزلي الرشيد إلى "نزعة استهلاكية" تتسم بالهدر.

حلل السوسيولوجي الفرنسي "جان بودريار" (Jean Baudrillard) في كتابه مجتمع الاستهلاك The Consumer Society: Myths and Structures (1970) أنه في مرحلة "ما بعد الحداثة" أصبح الإنسان مفرطاً في استهلاكه لمواد ومنتجات في الأصل ليس بحاجة لها، ويمكن رصد هذا التحول عبر النماذج التوضيحية الآتية:

أ. الاستهلاك الغذائي وسوسيولوجيا الوفرة:

أدى الانفتاح الاقتصادي واتساع القوة الشرائية في بعض الفئات إلى بروز ظاهرة الاستهلاك التفاخري، حيث أصبح الغذاء وسيلة للمباهاة الاجتماعية بدلاً من كونه مجرد حاجة بيولوجية. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في المناسبات الاجتماعية (الأعراس والولائم) التي يغلب عليها طابع التكديس، مما أدى إلى:

- تحول الفرد من ثقافة القناعة (الندرة المنظمة) إلى ثقافة الهدر (الوفرة غير الرشيدة).
- تراكم النفايات العضوية في الفضاءات الحضرية، مما يرفع كلفة المعالجة البيئية ويستنزف الأمن الغذائي.

ب. البلاستيك واندثار ثقافة "الأدوات المستدامة":

يعكس طغيان الأكياس والمنتجات البلاستيكية تحولاً في القيم الجمالية والعملية للمجتمع. فبعدما كان "القفة" والسلاسل اليدوية رمزاً للاستدامة التقليدية، فرضت المواد البلاستيكية هيمنتها نظراً لانخفاض تكلفتها وسهولة التخلص منها. هذا "الاستعمال السريع" أدى إلى:

- تفاقم تلوث التربة والمحيط العمراني بسبب عشوائية الرمي.
- إضعاف الحرف التقليدية الصديقة للبيئة، مما خلق قطيعة بين الجيل المعاصر والأدوات المستدامة التي كانت تميز البيت الجزائري.

ج. المعمار الحديث والتوتر الطاقوي:

أسهمت أنماط السكن الحديثة (الكتل الخرسانية) في خلق "جوع طاقوي" مستمر. فعلى عكس العمارة التقليدية التي كانت تراعي العزل الحراري الطبيعي، تفرض المساكن الحديثة الاعتماد الكلي على أجهزة التكييف والتدفئة، مما أدى إلى:

- ارتفاع حاد في استهلاك الطاقة والمياه، وتصادم بين متطلبات الرفاهية المادية وضرورة ترشيد الموارد.
- تلاشي مفهوم "المجال البيئي" في التخطيط العمراني لصالح التوسع الأفقي والعمودي الجاف.

د. رمزية السيارة والتلوث الهوائي:

انتقلت السيارة في المخيال الجمعي من وسيلة نقل إلى رمز للمكانة الاجتماعية ووسيلة للتميز الطبقي. هذا التحول القيمي أدى إلى تضخم أسطول المركبات في المدن الكبرى، وهو ما ترتب عنه:

- ارتفاع معدلات انبعاثات الكربون وتدهور جودة الهواء.
- بروز ضغوط بيئية معقدة ترتبط بالتلوث السمعي والبصري واختناق الفضاء العمومي.

تثبت هذه النماذج أن السلوك الاستهلاكي في الجزائر ليس مجرد فعل فردي معزول، بل هو انعكاس لقيم اجتماعية وثقافية في طور التحول. إن مواجهة هذه التحديات تقتضي ثورة تربوية تقودها مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الإعلام)، لغرس وعي بيئي يمتد من المهد إلى اللحد، يعيد تعريف الاستهلاك بوصفه مسؤولية أخلاقية ووطنية قبل أن يكون حقاً شخصياً.

2.7.. الضغط الديموغرافي واختلال التنظيم الفضائي للبيئة:

شهدت الجزائر نمواً ديموغرافياً متسارعاً منذ الاستقلال، حيث انتقل عدد السكان من وتيرة نمو بلغت 3.5% في السبعينيات إلى تقديرات حديثة تتجاوز 47 مليون نسمة. ورغم التراجع التدريجي في معدلات النمو السنوي ليصل إلى نحو 2.15%، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في سوء التوزيع الجغرافي؛ إذ يتركز ثقل السكان في الشريط الشمالي الذي لا يمثل سوى 4% من المساحة الإجمالية للبلاد. إن هذا التضخم السكاني، مع غياب سياسات تنموية تدمج المتغير الديموغرافي كعنصر حاسم، أدى إلى ضغط مفرط على الموارد الطبيعية المحدودة. وتؤكد تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن تدهور النظم البيئية في مثل هذه الحالات هو نتيجة مباشرة لعدم التوازن بين الانفجار السكاني والقدرة الاستيعابية للمحيط الحيوي، مما يجعل من "النمو السكاني غير المخطط" أحد المحركات الأساسية للاستنزاف البيئي في الجزائر. (الجواد، 2000، ص 54)

1.2.7.. النزوح الريفي واختلال المجال الحضري: "العشيرة السوداء" وأثرها البيئي:

شكلت العشيرة الممتدة بين 1990 و2000 منعطفاً حاسماً في الديموغرافيا الجزائرية؛ حيث أدت الظروف الأمنية المتدهورة إلى موجات نزوح ريفي قسري نحو المدن الكبرى والمناطق الساحلية. هذا النزوح المفاجئ لم يكن نتاج تطور اقتصادي طبيعي، بل كان "هروباً مجالياً" أدى إلى:

أ. انفجار حضري غير منظم: تمثل في ظهور "أحزمة الفقر" وأحياء الصفيح التي افتقرت لأدنى معايير البيئة البيئية والصحية.

ب. اختلال التنظيم الفضائي: حيث عجزت البنية التحتية للمدن عن استيعاب التدفقات البشرية، مما أدى إلى تدهور الخدمات البيئية (صرف صحي، تسيير نفايات).

وعلى الصعيد الإقليمي، تتماشى الحالة الجزائرية مع تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى تسارع وتيرة التمدن في حوض المتوسط؛ حيث تضاعف سكان المدن في شمال إفريقيا أربع مرات خلال جيل واحد، لينتقل من 20 مليوناً إلى قرابة 130 مليون نسمة. إن هذا "التمدن القسري" لا يعكس فقط تحولاً ديموغرافياً، بل يمثل ضغطاً استراتيجياً على النظم البيئية الساحلية، مما أدى إلى تراجع النشاط الزراعي الريفي مقابل توسع كتل خرسانية تستهلك الموارد بشراهة وتنتج الملوثات بكثافة (Jean, 1997, p05). يؤدي النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية -مدفوعاً بفجوة الخدمات والبحث عن بدائل اقتصادية- إلى إفراغ القرى من طاقتها البشرية. ويبرز الخطر هنا في انحسار اليد العاملة الزراعية في ظل محدودية رأس المال التقني، مما يتسبب في تراجع الإنتاج المحلي وتعميق التبعية الغذائية للأسواق الدولية.

يترافق هذا النزوح مع تمدن سريع وعشوائي التهم المساحات الخضراء والأراضي الخصبة، كما هو الحال في سهل متيجة وحواف المدن الكبرى (الجزائر، وهران). هذا الزحف العمراني لم يكتفِ بتقليص

الحزام الزراعي، بل أنتج أحياء عشوائية تفتقر لأدنى المعايير البيئية، مما أدى لتدهور جودة الحياة الحضرية. إن هذا "الاختلال الفضائي" يثبت أن الضغط الديموغرافي هو أزمة مركبة تتجاوز الأرقام لتصطدم بحدود البيئة الطبيعية، مما يحتم تبني مقاربة تربية وعمرانية مستدامة تعيد التوازن بين متطلبات السكن وحماية الموارد (Omar, 1995, p103).

3.7.. الانفجار الديموغرافي وأزمة التلوث الحضري:

يُشكل الاكتظاظ السكاني والتوسع العمراني الكثيف في مراكز المدن المحرك الأساسي لتفاقم المشكلات البيئية في الدول النامية؛ حيث يؤدي التسارع الديموغرافي إلى ضغط مفرط على الموارد والبنى التحتية، مما ينعكس سلباً على جودة الحياة الحضرية. ويتجلى هذا التدهور بوضوح في مؤشرات التلوث الهوائي؛ إذ تشير الدراسات إلى أن استنشاق الهواء في المدن المكتظة قد يعادل في خطورته الصحية تدخين عشرات السجائر يومياً.

وتبرز خطورة الوضع في تجاوز الملوثات للحدود الآمنة؛ فبينما تقتضي المعايير العلمية ألا يتجاوز مستوى غاز الأوزون 100 نقطة لضمان السلامة، يسجل هذا المؤشر في العديد من العواصم المكتظة مستويات كارثية تصل إلى 400 نقطة. إن هذا التباين الحاد لا يمثل تهديداً لصحة الإنسان فحسب، بل يؤكد عجز المنظومات الحضرية الحالية عن استيعاب الانفجار الديموغرافي ضمن إطار بيئي مستدام، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً لإعادة ضبط العلاقة بين الكثافة السكانية والمعايير الإيكولوجية. (غدنز، 2005، ص 606). يرى الأمريكي "موراي بوكتشين" Murray Bookchin (1921-2006) -مؤسس تيار الإيكولوجيا الاجتماعية- أن المشكلات البيئية هي نتاج لمشكلات اجتماعية سببها التحضر، وفكرة سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية نابعة من سيطرة الإنسان على الآخر، فالمجتمع الذي يبنى على التراتبية والسلطوية، سيتعامل مع البيئة الطبيعية على أنها مورد قابل للاستغلال المفرط، وبالتالي فإن المشكلات البيئية لا ينظر إليها كمشكلات تقنية، وإنما كأعراض لخلل بنيوي في العلاقات الإنسانية.

4.7.. استنزاف الموارد: بين تسارع النمو ومحدودية التجدد:

أفرزت ثنائية الانفجار الديموغرافي والتقدم التكنولوجي ضغطاً غير مسبوق على الموارد الطبيعية، تجاوز القدرة الاستيعابية للنظم البيئية على التجدد. ويُعرف استنزاف الموارد إجرائياً بأنه تآكل القيمة الوظيفية للمورد أو فقدان فاعليته داخل المنظومة الحيوية، مما يجعله أحد أكثر التهديدات خطورة على استدامة الحياة البشرية.

وتتخذ هذه الظاهرة مسارين تبعاً لطبيعة المورد:

أ. الموارد المتجددة (الغابات، المياه، الثروة السمكية): تستنزف عند تجاوز "معدل الاستغلال" لـ "معدل التجدد الطبيعي"، مما يكسر حلقة التوازن الحيوي.

ب. الموارد غير المتجددة (المعادن، الوقود الأحفوري): يؤدي الإفراط في استخراجها إلى تسريع وتيرة نضوبها النهائي، مما يعني فقدان أصول طبيعية غير قابلة للتعويض.

إن خطورة هذا الاستنزاف تتجاوز البعد البيئي لتطال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي اختلال توازن النظم البيئية إلى صراعات حول الموارد وفقدان الأمان المعيشي. لذا، فإن ترشيد الاستغلال

ليس مجرد خيار تقني، بل هو ضرورة أخلاقية تفرضها قيم "الأمانة بين الأجيال"، مما يستدعي الانتقال من منطق الاستهلاك السيادي إلى منطق المسؤولية البيئية المشتركة. (الدين، 1997، ص 80، 81)

5.7.. السلوك الاستهلاكي: تقاطع الهوية الحضارية والاستدامة البيئية:

يُعد السلوك الاستهلاكي للفرد انعكاساً مباشراً لنمط تفاعله مع الوسط البيئي؛ إذ تؤدي الأنماط غير الرشيدة القائمة على الإفراط والتبذير إلى استنزاف حاد للموارد المتجددة (كالمياه والغطاء النباتي) وغير المتجددة (كالطاقة والمعادن)، مما يضع المنظومات الإيكولوجية تحت ضغوط تفوق قدرتها على التوازن. بيد أن هذا السلوك لا يتشكل في فراغ، بل هو نتاج الإطار الثقافي والحضاري الذي يمنح الفعل الاستهلاكي معناه وشرعيته الاجتماعية. فالهوية الحضارية بقيمها ومعاييرها هي المحرك الأساسي لمنظومة التفضيلات اليومية؛ فهي التي تملك القدرة على توجيه الفرد إما نحو "المواطنة البيئية" القائمة على المسؤولية والترشيد، أو نحو "النزعة الاستهلاكية" المتسمة بالإسراف. وعليه، فإن التحول نحو الاستدامة لا يبدأ من السياسات التقنية فحسب، بل يمر حتماً عبر ترسيخ ثقافة بيئية تعيد صياغة السلوك الفردي ضمن الرؤية الحضارية للمجتمع، بما يضمن احترام الموارد باعتبارها أمانة وجودة. (الفضل، 2004، ص 88)

8.. الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة إلى أن العلاقة التفاعلية بين الإنسان وبيئته ليست مجرد صلة نفعية عابرة، بل هي نتاج صيرورة تاريخية واجتماعية تتداخل فيها القيم، والعادات، والتمثيلات الذهنية مع التحولات البنيوية المعاصرة. إن الوعي البيئي المنشود لا يتحقق بمجرد الإدراك المعرفي للمخاطر أو الإلمام بالنصوص القانونية، بل يتبلور كـ "فعل اجتماعي" يقاس بمدى قدرة الفاعل الاجتماعي على تحويل تلك المعارف إلى ممارسات يومية تضمن صون الموارد واستدامة التوازن الحيوي.

لقد كشفت القراءة في الموروث الجزائري عن وجود "نظام حماية" فطري تأصل في قيم ترشيد الاستهلاك، وحكمة المياه، والتعاون الجماعي (التوزيع)، وإعادة تدوير الموارد المنزلية. غير أن هذه الشبكة القيمية تواجه اليوم ضغوطاً بنيوية حادة فرضتها أنماط التحديث السريع، كالتوسع العمراني غير المنظم، وتغول النزعة الاستهلاكية، والضغوط الديموغرافية، مما أحدث فجوة سوسيولوجية بين "القيم الموروثة" و"السلوك الحديث". إن هذا التباين، من منظور علم الاجتماع، يكشف أن الأزمة لا تكمن في الفرد كفاعل منعزل، بل في النسق الاجتماعي الكلي الذي يحدد المعايير، وفي قصور السياسات المؤسسية عن مواكبة التحولات البيئية. وعليه، فإن مجابهة هذه الاختلالات تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد:

1. استثمار الموروث القيمي: عبر إعادة قراءة وتقديس العادات الإيجابية وتوظيفها في توجيه السلوك الاستهلاكي المعاصر.

2. التربية والبيئة: تفعيل تنشئة اجتماعية تزرع "وعياً عملياً" يتجاوز النظريات إلى المسؤولية الميدانية.

3. الحكامة والمجال: وضع مخططات تنظيم حضري واقتصادي توازن بذكاء بين متطلبات التنمية الضرورية وحتمية الحماية البيئية.

ختاماً، إن الانتقال نحو الاستدامة في المجتمع الجزائري ليس مجرد خيار تقني، بل هو مشروع ثقافي واجتماعي متكامل. إن الرهان الحقيقي يكمن في تحويل "الثقافة البيئية" من إطار نظري إلى "أسلوب حياة"

شامل؛ حيث لا يعود الاستهلاك تهديداً للمحيط، بل يتحول إلى أداة واعية تضمن حق الأجيال القادمة في العيش ضمن بيئة سليمة ومتوازنة.

9.. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

المؤلفات / الكتب:

الجواد، ع. أ. (2000). التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع. القاهرة؛

الدين، ع. أ. (1997). البيئة والانسان (دراسة في مشكلات الانسان مع بيئته)، منشأة المعارف. الإسكندرية؛

الفضل، ي. (2004). الإنسان والبيئة بين الحضارة الغربية والإسلام. مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان؛

القرضاوي، ي. (2001). رعاية البيئة في شريعة الاسلام. دار الشروق، القاهرة؛

بولنوار، ع. (2010). الشعر الشعبي الجزائري (منطقة بوسعادة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛

بيلت، ج. م. (1994). عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت؛

سفيان عز الكايد. (2015). الأمن الصناعي، دار الرارية للنشر والتوزيع، عمان؛

مرتاض، ع. أ. (2007). الأمثال الشعبية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران؛

غدنز، أ. (2005). علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت؛

الرسائل الجامعية / الأطروحات:

الحمداده، ف. غ. (2003). أثر المناخ والسطح على النبات الطبيعي في منطقة الخليل. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين؛

الأبحاث في المجالات العلمية / المقالات:

محمد عبد الصاحب. (2000). النهج الإسلامي في حماية البيئة من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة قطر، العدد (18)، ص 78.

جميل، م. أ. (1999). قضايا البيئة من خلال القرآن والسنة. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،

Jean, M. (1997). Démographie en Méditerranée. Options Méditerranéennes, Série A/n31, p 5.

Omar, B. (1995). Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000. Options Méditerranéennes, Série B/n14, p 103.